

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة والولاية

الموضوع: إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2007.

يندرج مشروع ميزانية الدولة لسنة 2007 في إطار مواصلة تجسيم الخيارات الواردة في البرنامج الرئاسي لتونس الغد لسنوات 2009/2004 من جهة وتوجهات المخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007-2011 من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس يتعين اعتماد التمشي التالي لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2007.

I- التوجهات العامة لمشروع ميزانية 2007:

تتمحور هذه التوجهات حول العناصر التالية:

- إرفاق المقترحات بمذكرة تحليلية تبرز الأهداف الكمية والنوعية المنتظر تحقيقها خلال سنة 2007 في إطار متوسط المدى انطلاقا من الوضع الحالي والتطور المرتقب لكل قطاع على ضوء مؤشرات موضوعية.

- إعطاء الأولوية للإجراءات والمشاريع التي تم إقرارها خلال المجالس الوزارية التي انتظمت لتجسيم المحاور الواردة ضمن البرنامج الرئاسي مع الحرص على إبراز المقترحات المتعلقة بتنفيذها.

- ترتيب البرامج والمشاريع الأخرى حسب الأولويات و رزنامة الإنجاز.

- إعداد الملفات بالتنسيق بين المصالح الفنية والمصالح الإدارية والمالية قصد الملاءمة بين الأهداف والبرامج من جهة والاعتمادات المقترحة من جهة أخرى في مستوى كل من نفقات التصرف ونفقات التنمية.

- التنصيب بكل دقة على الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لكل مشروع أو برنامج من حيث تكاليف الاستغلال والصيانة عند برمجة المشاريع الجديدة وذلك إضافة إلى تكلفة الاستثمار.

- العمل على إعطاء الأهمية اللازمة لأشغال الصيانة والعناية للمباني والتجهيزات العمومية قصد تلافي النقائص التي برزت في هذا المجال.

- الشروع الفوري في إعداد التقديرات الخاصة بسنة 2007 انطلاقا من تاريخ هذا المنشور بهدف احترام الرزنامة المدرجة به.

II- التوجهات والتدابير المتعلقة بنفقات التصرف:

يتعين في هذا الإطار:

- ضبط حاجيات 2007 بكل دقة بالاعتماد على تنفيذ ميزانية السنة المنقضية وعلى تقديرات ميزانية سنة 2006 وذلك سواء بالنسبة إلى الوزارات أو المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد الذاتية المسجلة والمنتظرة لهذه المؤسسات.

- الحرص على تطبيق التوجهات والإجراءات الواردة بالمناشير السابقة حول إعداد ميزانية الدولة وخاصة منها المتعلقة بحسن استغلال الموارد البشرية المستوفرة من خلال إحكام توزيع الأعوان مع إمكانية إعادة توظيفهم والتركيز على وظيفة التصرف في الموارد البشرية.

- توزيع الانتدابات الجديدة حسب الهياكل المعنية مع التفريق بين ما هو مقترح :

- لتدعيم الهياكل الموجودة مع إبراز الموارد البشرية المتوفرة وتبرير هذا الدعم ببيانات ومعطيات مفصلة حول الحاجيات أو الأنشطة الإضافية المرتبطة بأهداف محددة.

- لاستغلال الهياكل الجديدة باعتماد مقاييس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار مراحل دخول هذه الهياكل حيز الاستغلال وتطور النشاط مع إبراز الانعكاس المالي لهذه الإحداثيات على المدى المتوسط.

- إيلاء الأولوية عند تشخيص الانتدابات الضرورية لحاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير في الإدارة والمؤسسات العمومية.

- ضبط نفقات الأجور لسنة 2007 على أساس المرتبات التي تم صرفها خلال شهر فيفري 2006 مع تعديلها باعتبار التطور المنتظر لعدد وهيكله الأعوان وكذلك صرف القسطين الثاني والثالث لبرنامج الزيادات في الأجور للفترة 2005 - 2007.

- دعوة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية إلى تقديم جدول يبين عدد الأعوان العاملين بها وتوزيعهم حسب أصنافهم ورتبهم واختصاصاتهم وحسب الجهة التي يعملون بها.

- إبراز الإجراءات الخصوصية المتخذة لمزيد ترشيد نفقات تسيير المصالح العمومية والتحكم فيها في إطار خطة ترمي إلى تشخيص مواطن الاقتصاد مع الالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة في هذا المجال وخاصة منها المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة والماء ونفقات الاتصالات.

III- التوجهات والتدابير المتعلقة بنفقات التنمية:

يتم إعداد الاقتراحات المتعلقة بنفقات التنمية لسنة 2007 في إطار المشاريع والبرامج التي وقع إقرارها ضمن البرنامج الرئاسي لتونس الغد وكذلك المشاريع والبرامج المتأكدة والتي تعتبر ذات أولوية بالنسبة إلى المخطط الحادي عشر وذلك بالاعتماد على التوجهات التالية :

- إيلاء المشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز الأولوية في رصد الاعتمادات وذلك على أساس الإنجازات المسجلة إلى غاية سنة 2005 والمنتظرة لسنة 2006.

- برمجة الاعتمادات قصد إنجاز الدراسات الضرورية التي تهدف إلى إحكام إعداد ملفات المشاريع والبرامج الجديدة.

- إحكام اختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات السابقة الذكر مع ضرورة توفر الدراسات التفصيلية لها وكذلك العناصر الأساسية للانطلاق الفعلي لهذه المشاريع والبرامج وخاصة توفر الأراضي وهيكلية التمويل.

- أخذ مقترحات الولايات بعين الاعتبار وفقا لما تضمنه منشور الوزير الأول عدد 97 المؤرخ في 28 ديسمبر 1993 بعد ترتيبها حسب الأولويات من قبل المجالس الجهوية.

- تقديم التكلفة الكاملة وهيكلية التمويل بالنسبة إلى المشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة إلى المشاريع وبرامج قسم الاستثمارات المباشرة.

- توزيع اعتمادات التعهد والدفع المقترحة لسنة 2007 بين الولايات بغض النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية بالنسبة إلى المشاريع وبرامج قسمي الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي قصد إبراز مجهود الدولة للنهوض بمختلف الجهات.

- ضبط الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع بكل دقة بالنسبة للمشاريع المتواصلة والجديدة المقترحة لسنة 2007 والتمولة سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة قصد تفادي إعادة ترسيم الاعتمادات ونقلها من سنة إلى أخرى.

- إفراد المشاريع والبرامج الممكن إنجازها مباشرة من قبل المؤسسات العمومية الإدارية أو غير الإدارية المؤهلة لذلك ضمن جزء خاص تدعيما للامحورية الإدارية.

- إبراز الاعتمادات المتأتية من الهبات بالنسبة إلى الهبات المخصصة حصراً لمشاريع أو برامج معينة.

- الحرص على إحكام إعداد ملفات المشاريع والبرامج سواء كانت متواصلة أو جديدة وذلك بإبراز كل المعطيات الأساسية الخاصة بها و نسق إنجاز مختلف عناصر المشروع أو البرنامج.

IV - صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وأموال المشاركة):

نظراً لأهمية تدخلات هذه الصناديق التي تعتبر متممة لنفقات التصرف والتنمية فإن الهياكل المعنية مدعوة لإتباع نفس التمشي الوارد بالنسبة إلى المقترحات الخاصة بنفقات التصرف ونفقات التنمية لميزانية الدولة وتقديم المبررات والتفاصيل بالنسبة إلى كل صندوق سواء فيما يتعلق بالموارد أو بالنفقات.

V - الميزانية الأفقية للبحث العلمي:

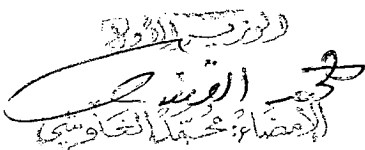
في إطار مواصلة تجسيم القرار الرئاسي القاضي بتدعيم النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي للارتقاء بها إلى نسبة 1,25% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2009 يتعين على الوزارات أفراد الاعتمادات المقترحة في هذا المجال وذلك في مستوى نفقات التصرف والتنمية ونفقات صناديق الخزينة وكذلك ميزانيات المؤسسات والمنشآت العمومية وتوجيه ملف في الغرض إلى كل من وزارة المالية ووزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات.

VI- رزنامة إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2007:

عملا بأحكام القانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 23 منه والذي نص على عرض مشروع قانون المالية على السلطة التشريعية في أجل أقصاه اليوم الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذ قانون المالية المعروض، فإنه يتعين التقيد بالرزنامة التالية عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2007:

- بداية من 15 مارس 2006 : عقد جلسات عمل في مستوى وزارة المالية مع ممثلي رؤساء الإدارات وبمشاركة الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية ومراقب المصاريف المعني ومراقب الدولة بالنسبة إلى الوزارات التي تشرف على مؤسسات عمومية غير إدارية والتي تتمتع بتدخل من الدولة وذلك لتقييم إنجازات سنة 2005 وضبط النفقات الإلزامية وتشخيص التدابير التي يتعين أخذها لتدارك بعض النقائص.
 - موفى أفريل 2006: آخر أجل لتوجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية.
 - من 15 ماي إلى موفى جوان 2006 : مناقشة مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات المعنية ومصالح الميزانية بوزارة المالية وبحضور الأطراف المذكورة آنفا.
 - موفى جوان 2006 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2007.
 - شهر جويلية 2006 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط الموارد والتوازن العام لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2007.
- فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية والحرص على تنفيذ ما تضمنه من تدابير تهم على حد سواء محتوى الاقتراحات ورزنامة الإعداد وخاصة منها المتعلقة بأجل توجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية.

والسلام


الإمضاء: محمد الخواصي